

"تقرير مراجع الحسابات المستقل "**المحترمين****إلى السادة / المساهمين
شركة الوسائل الصناعية
(شركة مساهمة سعودية مقلدة)****الرأي:**

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة الوسائل الصناعية (شركة مساهمة سعودية مقلدة) "الشركة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م ، وقائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وأداتها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين المحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم (مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية) في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية، كما وفيما أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديرها أساساً لرأينا في المراجعة.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحكومة عن القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين المحاسبين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وكذلك عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار والافصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبى، مالم تنوى الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديلاً واقعياً غير ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحكومة هم المسؤولين على الإشراف على عملية التقرير المالي.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية كلها خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيالاً أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سيكشف دائماً أي خطأ جوهرى (إن وجد).

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

"تقرير مراجع الحسابات المستقل (نهاية)"**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (نهاية):**

وكمجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من الخطير الناتج عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثل أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لغايات تصميم إجراءات مراجعة مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستثمارية المحاسبية، وبناء على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكًا جوهريا حول قدرة الشركة على الاستثمارية كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير مراجعتنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فستقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة على الاستثمارية كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للبيانات المالية بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحكومة فيما يتعلق، والتي هي من ضمن أمور أخرى، نطاق وتوقيت المراجعة المخطط له وملحوظات المراجعة الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال مراجعتنا.

عن الخراشي وشركاه

الرياض في:
التاريخ: ١٠ شعبان ١٤٤٣ هـ.
الموافق: ١٣ مارس ٢٠٢٢ م.